

الآثار الاقتصادية لاستخدام أسلوب موازنة التخطيط والبرمجة فى إعداد الموازنة العامة فى فلسطين.

The Economic Impact Of The Use Of Planning Programming Budgeting System (PPBS) In Preparing The General Budget In Palestine.

دكتور

سالم سليمان درويش

استاذ الاقتصاد المشارك

عميد شؤون الطلبة

جامعة فلسطين

دكتور

زاهر حسنى المشهراوي

أستاذ المحاسبة المساعد

جامعة فلسطين

الملخص

تقوم فلسفة موازنة التخطيط والبرمجة على توجيه الخطط والبرامج والأنشطة الحكومية لتتوافق مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة في الاجل الطويل، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الجوانب الاقتصادية للموازنة العامة للسلطة الفلسطينية. واختبار أثر استخدام موازنة التخطيط والبرمجة على الجوانب الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني. وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي في اعداد الدراسة. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن أسلوب موازنة التخطيط والبرمجة يقدم رؤية استباقية للمستقبل البعيد، مما يمكن متخذي القرار من استخدام السياسات المالية والنقدية المناسبة في الوقت المناسب لتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية. كما توصلت الدراسة إلى أن تطبيق موازنة التخطيط والبرمجة يساهم في تحسين الجوانب الاقتصادية للمجتمع كزيادة الناتج المحلي الاجمالي وخفض مستوى البطالة والحد من معدلات التضخم. وأوصت الدراسة بوضع المعالجات المناسبة لحل مشكلة البطالة المتفاقمة ضمن الخطة الاقتصادية

طويلة الاجل. كما أوصت بإعداد دراسات مستقبلية حول دور الجهاز المصرفي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وأكدت على ضرورة إعداد الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية وفقاً لأسلوب موازنة التخطيط والبرمجة لما له من آثار ايجابية على دعم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

Abstract.

The philosophy of the planning-programming budget is based on the guidance of government plans, programs and activities to conform the economic and social development plans of the state in the long term. The study aimed to identify the most importance of economic aspects of the general budget of the Palestinian Authority, and to test the impact of using planning-programming budget on the economic aspects of Palestinian society. The descriptive and analytical approach is used to prepare the study. The study found set of results ,the most important is that planning and programming balancing method offers a vision of proactive distant future, enabling decision makers from the use of appropriate fiscal and monetary policies in a timely manner to achieve the financial, economic and social objectives. It also found that the application of the planning-programming budget contributes to the improvement of the economic aspects of society such as increasing the GDP, reduce the level of unemployment and the reduction of inflation rates. The study recommended to put the development of

appropriate solutions to solve the growing problem of unemployment within the long-term economic plan. It also recommended to prepare future studies on the role of the banking system in promoting economic development. And it emphasized on the neediness to prepare the general budget of the Palestinian Authority according with the method of planning-programming budget due to its positive effects on the strengthening of economic and social aspects of the community.

المبحث الأول: الاطار العام والدراسات السابقة.

أولاً: الاطار العام للدراسة.

المقدمة:

حل المشكلات الاقتصادية للمجتمع يعني إشباع حاجات أفراد هذا المجتمع، وفي كثير من الأحيان فإن هذا الإشباع لا يتم بشكل مباشر من خلال الطبيعة ولكن يتطلب تحويل عناصر الانتاجالى مدخلات لكيتشبع الرغبات والحاجات الانسانية، وهو ما نسميه العملية الانتاجية.

وتلعب الموازنة العامة للدولة دوراً بارزاً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، لأنها تمثل خارطة الطريق لبرنامج عمل الحكومة خلال الفترة المقبلة، وقد جرت العادة على اعداد الموازنة العامة للدولة وفقاً لمجموعة من الأسس والقواعد التي تكسبها صفة الوضوح مما يسهل على كافة المسؤولين فهمها وتنفيذها وكذلك قيامها بدور الرقابة على برنامج الحكومة.

ويعتبر أسلوب موازنة البنود هو الأسلوب التقليدي في إعداد الموازنة العامة للدولة حيث ينتهج تصنيف بنود الوحدة الحكومية وفقاً للغرض الذي تؤديه النفقات مع التمييز بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية، وينصب اهتمام موازنة البنود على تسهيل عمليات الرقابة على الموازنة العامة دون التركيز على استخدام سياسات وبرامج معينة بغية تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

وقد جاءت فكرة موازنة التخطيط والبرمجة كأسلوب آخر من أساليب إعداد الموازنة نتيجة الحاجة إلى ضرورة ربط البرامج الحكومية بالخطة العامة للدولة، فأسلوب البرامج والأداء لا يتطلب أن تكون البرامج مستندة على التخطيط الكلي بقدر اهتمامه بتحويل أنشطة الأجهزة الحكومية إلى برامج طموحة، أما أسلوب التخطيط

والبرمجة فهو يهدف إلى الربط بين الاعتمادات وبين تحقيق الأهداف المخططة للدولة وبهذا يتضح أن لوظيفة التخطيط الأولوية على كل من وظيفتي الرقابة على الصرف أو إدارة النشاط الحكومي من خلال البرامج وبذلك فهي تجمع بين الأبعاد الثلاثة للموازنة وهي التخطيط والتنفيذ والرقابة، مع إعطاء الأولوية للتخطيط. (أبو رحمة، ٢٠٠٨، ٢٩٥).

"بالإضافة إلى ذلك فقد بدأ الاهتمام مؤخراً بالمؤشرات الاقتصادية - الاجتماعية، أي تلك التي تعتبر ذات عائد اقتصادي واجتماعي كالعمالة والبطالة والأجور وظروف العمل ودخل الأسر وإنفاقها والادخار والاستدانة وتوزيع الثروة وأسعار الاستهلاك والخدمات التعليمية والصحية والتقنية وخدمات الرفاه والأمن الاجتماعي" (وديع، ٢٠٠٢).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها.

على الرغم مما يواجه تطبيق موازنة البنود من انتقادات وأوجه قصور مثل تركيزها على النواحي المالية والقانونية لوظيفة الرقابة مع عدم التركيز على وظيفة التخطيط، وعدم ارتباطها بالخطط التنموية للدولة، وعدم تفاعلها واستجابتها للتغيرات المفاجئة في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتسم بها البيئة المحلية والبيئة الإقليمية، وعدم قدرتها على تقييم ومتابعة أداء البرامج والأنشطة الحكومية وما لكل تلك الانتقادات من آثار قد تكون ذات آثار سلبية خطيرة على المؤشرات الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، إلا أنها ما زالت هي الأسلوب المعتمد في إعداد موازنات في بعض الدول مثل جمهورية مصر العربية كما بيّنت دراسة مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان عام ٢٠١٥، أما بالنسبة للسلطة الفلسطينية فإن تجربتها ما زالت حديثة العهد بالتحول نحو تطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء بعد

أن كانت تطبق أسلوب موازنة البنود والاعتمادات، وقد بين (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ماس، ١٤ كانون الثاني ٢٠١٦) بأن التغييرات على الموازنة الفلسطينية من حيث طريقة إعدادها وتغيير بنيتها الفنية والإدارية بدأت منذ عام 2010 عندما تبنت السلطة الفلسطينية موازنة البرامج (الأداء) بدلاً من موازنة البنود، وهذا التغيير يتماشى مع التخطيط للعملية التنموية في كافة قطاعات الاقتصاد، وكان أول ظهور لهذه الموازنة بشكل جزئى في عام 2012، ومن ثم تم إدخال كافة إجراءات إعداد موازنات البرامج المفصلة في عام ٢٠١٣، وعلى الرغم من تأخر التعديلات على الموازنة منذ صدور قانون الموازنة عام 1998، إلا أن التعديلات الأخيرة تعتبر نقلة نوعية وتطوراً مميزاً يستجيب إلى متطلبات الخطط التنموية الفلسطينية .

وبناء على ما سبق وفي ضوء تطور أساليب إعداد الموازنة العامة للدولة، فإن تطبيق أسلوب موازنة التخطيط والبرمجة (وهو أحد الأساليب الحديثة في إعداد الموازنة العامة) يحقق العديد من المزايا، لذلك فسيتم إعداد هذه الدراسة لاختبار مستوى التحسن في الجوانب الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني نتيجة استخدام أسلوب موازنة التخطيط والبرمجة.

لذلك يمكن إيجاز مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسى التالي:

ما هي الآثار الناجمة عن استخدام موازنة التخطيط والبرمجة على الجوانب الاقتصادية؟

ويتفرع عنه التساؤلات الفرعية التالية:

١. ما هي الآثار الناجمة عن استخدام موازنة التخطيط والبرمجة على الناتج المحلى الإجمالى؟

٢. ما هي الآثار الناجمة عن استخدام موازنة التخطيط والبرمجة على معدل البطالة؟

٣. ما هي الآثار الناجمة عن استخدام موازنة التخطيط والبرمجة على مستوى التضخم؟

أهمية الدراسة.

تتناول الدراسة موضوعاً ذات حساسية عالية وأهمية بالغة بالنسبة للمواطن الفلسطيني، وخصوصاً في ظل تلك الأوضاع الاقتصادية والمعيشية السيئة، فمن المعلوم أن الانقسام والحصار وإغلاق المعابر عوامل أدت إلى تأزم الأوضاع الاقتصادية لدى السلطة الفلسطينية، وبالتالي فإن تناول الدراسة للآثار الاقتصادية الناجمة عن اتباع أسلوب موازنة التخطيط والبرمجة كأحد الأساليب الحديثة في إعداد الموازنة العامة للدولة يقدم رؤية أكثر وضوحاً للأوضاع الاقتصادية ويساهم في تحسين بعض الجوانب الاقتصادية التي تعود بالرفاهية والنفع على أفراد المجتمع الفلسطيني.

ومن جانب آخر تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في النتائج المتوقعة الحصول عليها والتي ستكون بمثابة إجابات لتساؤلات وفرضيات الدراسة، وبالتالي المساهمة في تزويد المسؤولين بمعلومات إضافية عن الأوضاع الاقتصادية يمكن أن تكون ذات فائدة في تحسين الأوضاع الاقتصادية، كما ستفيد نتائج الدراسة الباحثين والمهتمين المستقبليين من خلال تزويدهم بمعلومات في إطار هذا السياق يمكن الاستفادة منها في إعداد أبحاث إضافية تفتح أفقاً وحلولاً جديدة للمشكلات الاقتصادية وتكون بمثابة نواة ذات اثر بالغ على تحسين الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى:

١. التعرف على أهم الجوانب الاقتصادية للموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.
٢. توضيح كافة النواحي المتعلقة بأسلوب موازنة التخطيط والبرمجة كأحد أساليب إعداد الموازنة العامة.
٣. اختبار الآثار المترتبة على الجوانب الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني نتيجة استخدام أسلوب موازنة التخطيط والبرمجة.
٤. تقديم التوصيات التي من المتوقع أن تساهم في تحسين مستوى أداء موازنات السلطة الفلسطينية.

فرضيات الدراسة.

الفرضية الرئيسية: يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لاستخدام موازنة التخطيط والبرمجة على تحسين الجوانب الاقتصادية للمجتمع؟
ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

١. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لاستخدام موازنة التخطيط والبرمجة على الناتج المحلى الإجمالي.
٢. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لاستخدام موازنة التخطيط والبرمجة على معدل البطالة.
٣. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لاستخدام موازنة التخطيط والبرمجة على مستوى التضخم.

محددات الدراسة

تعتبر الظروف السياسية الصعبة المفروضة على الشعب الفلسطيني أهم المحددات التي واجهت اعداد هذه الدراسة وعلى وجه الخصوص □ الحصار المفروض على قطاع غزة وصعوبة الوصول إلى مدن الضفة الغربية حيث من المفترض أن تغطي

الدراسة كافة المناطق والمدن الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية وذلك بأن يتم اختيار عينة من المختصين في مجال الموازنة العامة للدولة والتنمية الاقتصادية من ابناء الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن ظروف الحصار جعلت الدراسة تقتصر على قطاع غزة فقط.

منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بدراسة الظاهر كما هي في الواقع ووصفها وصفاً دقيقاً والتعبير عنها كميّاً أو كميّاً، ولقد تم اختيار هذا المنهج لأنه الأكثر ملاءمة والانسب لهذه الدراسة لتحقيق الاهداف المرجو تحقيقها.

مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة جميع المختصين والمهتمين في مجال الموازنة العامة والتنمية الاقتصادية في آن واحد من موظفين حكوميين وغير حكوميين واكاديميين مختصين وطلاب جامعات من ذات التخصص في قطاع غزة.

عينة الدراسة

اختيرت عينة عشوائية من مجتمع الدراسة حيث تم توزيع قائمة استقصاء على عينة الدراسة المكونة من ٨٠ شخصاً من أفراد مجتمع الدراسة، وتم الحصول على ٦٣ قائمة استقصاء فقط، أي بنسبة استرداد ٧٩% تقريباً.

أداة جمع البيانات

تم جمع البيانات باستخدام المصادر الأولية والمصادر الثانوية:

المصادر الأولية :

تم إعداد قائمة استقصاء لاختبار الأثار الاقتصادية لاستخدام موازنة التخطيط والبرمجة في إعداد الموازنة العامة للدولة، حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات قائمة الاستقصاء، ويتضمن الملحق رقم (١) قائمة الاستقصاء التي تم استخدامها في جمع البيانات لأغراض إعداد الدراسة.

المصادر الثانوية :

- مسح ميداني لبعض المكتبات ومواقع الانترنت وقواعد البيانات للوصول إلى المراجع والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة.
- الاسترشاد بأراء بعض الأكاديميين والمختصين في تحكيم قائمة استقصاء وتنقيح الناحية اللغوية والبحثية للدراسة.

متغيرات الدراسة.

المتغير المستقل: موازنة التخطيط والبرمجة.

المتغير التابع: الأثار الاقتصادية وتتمثل في العناصر التالية:

١. الناتج المحلى الإجمالي.
٢. نسبة البطالة.
٣. مستوى التضخم.

ثانيا: الدراسات السابقة.

فيما يلي عرض لبعض الدراسات السابقة التي تعتبر ذات علاقة بموضوع الدراسة والتي استفاد منها الباحثان في اعداد الدراسة.
دراسة (معن، ٢٠١٥)، بعنوان: طبيعة العلاقة بين عجزالموازنة ومعدلات ضخم في الاقتصاد المصري.

هدفت الدراسة إلى التحقق من العلاقة السببية بين عجز الموازنة ومعدل التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٨١ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤، وتشير النتائج إلى وجود علاقة سببية تبادلية بين عجز الموازنة ومعدل التضخم في مصر، فالعجز يولد تضخماً، كما أن التضخم يفاقم العجز. كما تبين وجود علاقة طردية قوية بين عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم. وأوصت الدراسة بضرورة النظر في هيكل الضرائب والانفاق العام، وحتى يتمكن واضعي السياسة المالية من مكافحة التضخم يلزم زيادة القدرة الضريبية والحد من التوسع في الانفاق العام. تخفيض عجز الموازنة العامة ووضع حد أقصى له، حيث أن تزايد العجز وما يترتب عليه من تزايد الدين العام يؤدي إلى تزايد توقعات الأفراد بشأن التضخم مما يؤثر على عدم قدرة السياسات النقدية في استهداف معدل منخفض للتضخم. تقليل الاعتماد على تمويل العجز عن طريق الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية. زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنفيذ السياسات التي تشجع على جذب الاستثمار المحلي والعربي والاجنبي.

١. دراسة (شريف، ٢٠١٤) بعنوان: "موازنة المخرجات- النتائج: المدخل

المعاصر لتحقيق الحكم الرشيد: إطار معرفي"

هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى كون أحد أشكال إعداد الموازنة العامة أفضل من غيره في تحقيق ممارسات الحكم الرشيد، حيث أصبحت الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسية لإدارة المالية العامة في تحسين تطبيقات الحكم الرشيد، كون الموازنة العامة التجسيد التفصيلي الرقمي لأولويات وفلسفة الدولة وبرنامجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي لمدة سنة قادمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن موازنة المخرجات - النتائج والتي تعد أحدث شكل أو صيغة من صيغ إدارة الموازنة يمكن

أن تكون أفضل آلية أو مدخل لدعم وتعزيز تطبيقات مبادئ الحكم الرشيد (الشفافية، المشاركة، المساءلة)، فضلاً عن دعمها في تحسين آليات الإدارة السليمة للمالية العامة ومن ثم حاكمية القطاع العام والإدارة العامة للدولة ككل، وأوصت الدراسة بضرورة التحول إلى صيغة موازنة المخرجات — النتائج وتوفير الغطاء القانوني والاقتصادي والإداري لتطبيقها على أرض الواقع في سبيل تحسين ممارسات الحكم الرشيد للبلدان المختلفة بالتركيز على العراق.

٢. دراسة (العدوان، ٢٠١٤)، بعنوان: "الأبعاد السياسية للموازنة العامة للدولة"

هدفت الدراسة إلى تحديد الأبعاد السياسية للموازنة من خلال البحث في الأهمية السياسية لتعامل المؤسسات التشريعية مع الموازنة العامة للدولة دون إنكارها للبعد الفني الذي تظهر به. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: يوجد فكرتين أساسيتين يمكن استخلاصهما، الأولى تتعلق بوجود أبعاد سياسية متعددة للموازنة العامة تتضمن الموازنة في إطار علم السياسة، والدور الرقابي للمؤسسات التشريعية، والبعد الديمقراطي، والسياسات العامة للدولة، ودرجة الاستجابة للمطالب العامة، ودرجة إعلام الرأي العام، والثانية تتعلق بضرورة التمييز الدقيق بين الجانب الفني-التشريعي والجانب السياسي الأعمق لمشروع قانون الموازنة العامة للدولة. وأن الموازنة العامة مرآة سياسية تعكس ميزان القوى بين المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية. وأن للنظام السياسي للدولة دور في تحديد الأبعاد السياسية للموازنة العامة. كما أوصت الدراسة بضرورة زيادة المستوى المعرفي لأعضاء المؤسسات التشريعية حول الموازنة العامة على المستويين الفني والسياسي بالتوازي مع أهمية التفريق بين الموازنة العامة للدولة من الناحية الفنية والسياسية والتشريعية. كما

أوصت بضرورة التعاون التام مع أعضاء المؤسسة التشريعية في مراحل إعداد الموازنة من خلال تقديم معلومات كاملة ودقيقة وتوفيرها بالوقت المناسب، مع تقديم توضيحات غير رقمية ترفق جنباً إلى جنب مع البيانات الكمية وآليات حسابها.

٣. دراسة (الجوزي، ٢٠١٢). بعنوان: "الآليات الحديثة لتدبير الموازنة العامة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الآليات الحديثة لإعداد الموازنة العامة من خلال مجموعة من العناصر وهي اعتماد مبادئ الحوكمة في الموازنة العامة، وتبني أسلوب الموازنة الموجهة بالنتائج، واعتماد مقاربة النوع الاجتماعي، وتفعيل منطق الشراكة والتعاقد في إعداد الموازنة. وخلصت الدراسة إلى أن التوجه نحو اعتماد آليات حديثة لإعداد الموازنة العامة يعد مديحاً لمنهجياً لإصلاح الموازنة العامة ومواكبتها للعصر من أجل الاستخدام الأمثل للموارد، فاعتماد مبادئ الحوكمة في الموازنة العامة يعطي انضباط مالي وإدارة حكومية كفؤة وفعالة، وتبني أسلوب الموازنة الموجهة بالنتائج يسمح بربط الموازنة بالتخطيط الاستراتيجي وقياس كفاءة الإنفاق على البرامج والمشاريع من خلال التركيز على النتائج ومدى تحقيقها للأهداف والأولويات الوطنية، أما تبني أسلوب الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي فيسمح بسد الفجوات التنموية بين الرجال والنساء وتعزيز التوجه نحو العدالة الاجتماعية، كما تتطلب الآليات الحديثة لإعداد الموازنة أيضاً تطوير الأساليب والطرق المستخدمة لتقديم الخدمات العامة من خلال تطبيق التعاقد وآلية المشاركة مع القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ المشروعات العامة.

٤. دراسة (علي، ٢٠٠٤)، بعنوان: "عجز الموازنة وأثرها على البطالة".

هدفت الدراسة إلى دراسة توضيح السبب غير المباشر لمشكلة البطالة وهو مزاحمة الحكومة للمجتمع في تدبير الأموال لتغطية العجز في الموازنة العامة ومن ثم اضاءة الفرصة على سوق العمل في ايجاد أموال لاستثمارها والحد من البطالة. وتوصلت الدراسة إلى أن عجز الموازنة له أثر كبير على مشكلة البطالة وذلك من خلال الآثار الناجمة عن هذا العجز في الموازنة والذي يترتب عليه مبالغ كبيرة من الدين العام وخدمة هذا الدين من اقساط وفوائد، كما أظهرت نتائج الدراسة مدى حجم المزاحمة من الحكومة لتدبير احتياجاتها لسداد أقساط وفوائد الدين العام مما يؤثر على حجم الاستثمارات المطلوبة لإنشاء المشروعات والوصول الى معدل النمو المطلوب للتشغيل والتغلب على أزمة البطالة، حيث أنه لو لم يكن هناك عجز في الموازنة العامة بهذا الشكل لما ترتب عليه دين عام بهذا الحجم، وأنه لو تم استغلال تلك المبالغ كاستثمارات جديدة لعزز ذلك من معدلات النمو.

أوجه الاختلاف عن الدراسات السابقة.

بحثت الدراسات السابقة في موضوعات متنوعة ذات علاقة بالموازنة العامة، فمن تلك الدراسات ما تناول العلاقة بين عجز الموازنة العامة وبعض مقاييس التنمية الاقتصادية كمعدل التضخم ومعدل البطالة، ودراسات أخرى تناولت الاساليب الحديثة في اعداد الموازنة العامة ودورها في تحقيق بعض الأهداف التي يسعى لها المجتمع كتحقيق الحكم الرشيد وسد الفجوات بين فئات المجتمع، وثالثة ناقشت موضوع الأبعاد السياسية للموازنة العامة للدولة. إلا أن أي من تلك الدراسات لم تتطرق موضوع هذه الدراسة وهو التعرف على الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تنتج عن استخدام أسلوب موازنة التخطيط والبرمجة في إعداد الموازنة العامة للدولة، وللمحاور التي تناولتها الدراسة وهي الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة ومستوى التضخم، لذلك يعتقد الباحثان ان هذه الدراسة من المتوقع ان تسهم بشكل إيجابي في تقديم المقترحات والارشادات التي تفيد القائمين على اعداد الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية وبذلك تعتبر هذه الدراسة اضافة نوعية بموضوعها المميز الذي تعالجه

خلافًا لجميع الدراسات السابقة ويتضح ذلك جليًا من خلال النتائج التي ستوصل إليها والتوصيات والمقترحات التي ستقدمها.

المبحث الثاني: تطوُّر الموازنة العامة.

مقدمة.

لقد كان أول تطبيق للموازنات التخطيطية في مجال الأجهزة الحكومية بهدف إعداد الموازنة العامة للدولة وما يتضمنه ذلك من إعداد تقديرات الموارد والاستخدامات للوزارات والهيئات العامة، ثم انتشر تطبيق الفكرة ليشمل المشروعات على اختلاف أنواعها سواء كانت صناعية أو تجارية أو مالية أو زراعية (الشافعي، ١٩٨٠). وتمثل الموازنة الخطة العملية التي ستلتزم وزارة المالية بمراعاة تنفيذه الخدمة أهداف الخطط التنموية والتي ترمي في النهاية إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية. وهذا يتم من خلال دراسات وتقديرات وزارة المالية التي تحدد القيم المختلفة في بنود الموازنة، وبناءً على السياسات والتوجهات التي تقوم الوزارة بتحديددها وفقاً لمعطيات وتقديرات مدعمة بفرضيات، وهذا يتم من خلال التحكم بالأدوات المالية الأساسية الموجودة في هيكلية الموازنة (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، ١٤ كانون الثاني ٢٠١٦).

مفهوم الموازنة العامة.

تعرف الموازنة العامة بأنها خطة مالية تقديرية للتعبير عن النفقات والإيرادات العامة للدولة خلال فترة سنة مقبلة، "فالموازنة العامة للدولة هي مجموعة من التقديرات لكل من إيرادات الدولة ونفقاتها خلال فترة مالية قادمة غالباً ما تكون سنة، وتمثل مدة الموازنة الفترة التي يتم فيها التقدير الدوري لكل من الإيرادات والنفقات" (دوبان، ١٩٨٦)، وتعتبر الموازنة العامة بمثابة الترجمة المالية للخطة

القومية، أي أنها برنامج سنوي لتنفيذ خطة قومية تغطي بضع سنوات، وهي بهذه الصورة تشتمل على مهام محددة تلتزم كل جهة بإنجازها، وتحدد الموازنة العامة للدولة مسيرة ومنهاج الإصلاح المالي والاقتصادي، أما تجسيد منجزات هذا الإصلاح فيحدد في الحساب الختامي للدولة الذي يمثل الإيرادات التي تم تحصيلها فعلاً والمصروفات التي تم إنفاقها فعلاً مقارنة بالإيرادات والمصروفات التي كانت معتمدة بموازنة تلك السنة. (دوبان، ١٩٨٦).

الأساليب المستخدمة في إعداد الموازنة العامة.

لقد ساهمت عوامل عديدة في تعميق جوانب القصور السابق عرضها للموازنة التقليدية وإبراز ضرورة استحداث نظم متطورة للموازنة العامة للدولة، ومن أهم العوامل التي ساعدت على ذلك ما ترتب على الكساد العالمي الكبير في عام ١٩٢٩م من تغير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وتبني الفلسفة الكينزية التي تقضي بتدخل الدولة في ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية وتخصيصها على مجالات الإنتاج المختلفة، والتأثير على مستويات الادخار والاستثمار والعمالة، بالإضافة إلى ذلك كان للتقدم في العلوم الإدارية والسلوكية والكمية المتعلقة باتخاذ القرارات وللتقدم في الأساليب الرياضية والإحصائية الأثر الكبير في إفساح المجال لتطبيق أساليب ووسائل أكثر تقدماً في مجال الموازنة بصفة خاصة، وفي مجال الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء بالوحدات الإدارية بصفة عامة (بحيري، ٢٠٠٨).

نتيجة لما سبق ظهرت أساليب أخرى لإعداد الموازنة العامة للدولة من أهمها:

١. موازنة البنود. موازنة التخطيط والبرمجة.

٣. موازنة البرامج والأداء.

٤. موازنة التخطيط والبرمجة.

تقتصر وظيفة موازنة البرامج والأداء على إدارة أعمال القطاع الحكومي وفقاً لمجموعة من البرامج ثم العمل على تنفيذ تلك البرامج وتقييم أداء الجهات المنفذة دون مراعاة خطط التطوير والتنمية التي تضعها الدولة، وقد وُجدت موازنة التخطيط والبرمجة للتغلب على هذا القصور حيث تقوم فلسفتها على توجيه بوصلة الخطط والبرامج والأنشطة الحكومية لتتناغم مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة في الاجل الطويل.

وعطفا على ما سبق فإن المجتمع الفلسطيني يعاني الكثير من المشكلات السياسية كالاحتلال والحصار والانقسام... الخ والتي تتسبب في خلق العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وأن هذه المشكلات تنعكس على حياة الافراد تنغص معيشتهم وتزيد من بؤسهم ومعاناتهم، فعلى سبيل المثال تنعكس مشكلة البطالة وقلة فرص العمل على انقطاع أو انخفاض دخول الافراد، وبالتالي زيادة مستوى الفقر والحرمان وما ينتج عنه من مشكلات اجتماعية مثل تدنى المستوى الصحي والعلمي والاخلاقي وزيادة مستوى الجرائم والتعدي على الحقوق، وارتفاع معدلات العنوسة والطلاق والتشرد والتفكك الاسري والمجتمعي، وتأتي مشكلة التضخم لتزيد الطين بله، حيث تضعف القوة الشرائية للقيمة النقدية للدخل أكثر فأكثر، ويرى الباحثان أن الموازنة العامة للدولة تتضمن جزء كبير من الحل لتلك المشكلات، حيث يتطلب ذلك بدايةً مسؤولية وطنية وأمانة وإخلاصاً في اعداد الموازنة العامة وتنفيذها ومراقبتها، فإذا ما وضعت الموازنة العامة ضمن أولوياتها حلولاً ومعالجات لكافة المشكلات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بالمجتمع، وصياغتها على شكل أهداف، وربط تلك الأهداف بالخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، فإنها ستساهم في التخفيف من معاناة أفراد المجتمع، وتقلل من

مشكلاتهم وتزيد من رفايتهم وهو الدور الأساسي المنوط بالسلطات التنفيذية والتشريعية العليا في الدولة.

ويؤكد (سلوم و المهاني، ٢٠٠٧) أن موازنة التخطيط والبرمجة ظهرت لمعالجة القصور في موازنة البرامج والأداء في الربط بين الموازنات الفرعية للوحدات الإدارية وبين الأهداف القومية واقتصار موازنات البرامج والأداء على الأجل القصير فقط وعدم وجود المفاضلة بين البرامج لاختيار الأفضل منها. وبذلك فهتجمع بين الأبعاد الثلاثة للموازنة وهي التخطيط والتنفيذ والرقابة، مع إعطاء الأولوية للتخطيط.

الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.

عرّفت المادة (١) من القانون الفلسطيني رقم (٧) لسنة ١٩٩٨ م - بشأن تنظيم الموازنة العامة والشئون المالية - الموازنة العامة بأنها برنامج مفصل لنفقات السلطة الوطنية وإيراداتها لسنة مالية معينة، ويشمل التقديرات السنوية لإيرادات السلطة الوطنية والمنح والقروض والمتحصلات الأخرى لها والنفقات والمدفوعات المختلفة.

إذاً الموازنة العامة تمثل بياناً تفصيلياً يعبر عن الخطة المستقبلية للحكومة، ويظهر تقديرات الإيرادات والنفقات العامة خلال السنة المقبلة، "وقد بدأت السلطة الفلسطينية في انتهاج سياسة إعداد الموازنات منذ عام ١٩٩٥ والذي شهد إصدار أول موازنة عامة (لم يكن في تلك الفترة قانون للموازنة) وكانت موازنة تجريبية ولم تبنى على أسس علمية ومن ثم أخذ موضوع إعداد الموازنة اتجاهاً جديداً بعد تشكيل المجلس التشريعي بعيد انتخابات ١٩٩٦، وبعد إصدار القانون الأساسي الذي نص على إلزامية إعداد الموازنة العامة (المادتين ٦٠، ٦١) ومن ثم إقرار قانون رقم (٧) لسنة ١٩٩٨ بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، وبذلك بدأت السلطة الفلسطينية الخطوة الأولى في إنشاء سياستها المالية، هذا المنحى الجديد تمثل في تطور عملية الالتزام بتنفيذ نصو القانون الخا

بالموازنة والذي يلزم السلطة التنفيذية بتقديم الموازنة إلى المجلس التشريعي في إطار قانون يتم المصادقة عليه بموعد محدد في كل سنة، و بعد الانقسام عام ٢٠٠٧ تغير الحال بسبب تعطل عمل المجلس التشريعي، وأصبح قانون الموازنة يقدم لرئيس السلطة الفلسطينية للمصادقة عليه، ولا زال الوضع على حاله حتى الآن" (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، ١٤ كانون الثاني ٢٠١٦).

موازنة السلطة الفلسطينية من ١٩٩٦ - ٢٠١٦ .

يبين جدول رقم (١) التطورات التي طرأت على الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الفلسطينية من عام ١٩٩٦ حتى ٢٠١٦، حيث يظهر في بداية الجدول مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح ويتكون من صافي الإيرادات مضافاً لها المنح والمساعدات، وبالنظر إلى صافي الإيرادات يتضح أنها مرت بحالة تزايد مستمر حيث بلغت ٦٤٥ مليون دولار عام ١٩٩٦ و ١٨٤٥ مليون دولار عام ٢٠١٠ أي زيادة بقيمة ١٢٠٠ مليون دولار بنسبة زيادة ١٨٦%، كما بلغت ٣٤٠٢ مليون دولار عام ٢٠١٦ زيادة بقيمة ١٥٥٧ مليون دولار عن عام ٢٠١٠ بنسبة زيادة ٨٤,٤%، وتمثل إيرادات المقاصة متوسط ٦٧% من تلك الإيرادات للفترة ١٩٩٦-٢٠١٦ أي ما يقارب ثلثي إيرادات السلطة، وإيرادات المقاصة هي الإيرادات التي يتم تحصيلها نتيجة المعاملات التجارية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، وتشمل الجمارك، ضريبة القيمة المضافة، ضريبة المحروقات، ضريبة الشراء، ويتم تحويلها من إسرائيل إلى وزارة المالية الفلسطينية وفقاً لجلسات المقاصة الشهرية، الأمر الذي يتسبب بعدم قدرة السلطة الفلسطينية فرض سيادتها على الجزء الأكبر من إيراداتها وسياستها المالية وأن هذا الأمر يبقى مرهوناً بيد الجانب الإسرائيلي حسب استقرار العلاقات السياسية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

جدول رقم (١): الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)
(مليون دولار أمريكي)

البيان	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008
مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح	937	1,105	1,449	987	1,403	1,741	3,758
صافي الإيرادات	645	868	939	290	1,050	722	1,780
إجمالي الإيرادات	645	868	939	295	1,050	722	1,896
إيرادات جباية محلية	294	324	352	223	337	378	759
إيرادات المقاصة	352	544	587	72	713	344	1,137
ارجاعات ضريبية	0	0	0	5	0	0	116
المنح والمساعدات (إيرادات خارجية)، ومنها:	292	236	510	697	353	1,019	1,978
منح لدعم الموازنة	49.2	0.5	54.0	468.0	353.0	738.0	1,763.1
منح لدعم المشاريع التنموية	242.3	235.8	456.0	229.0	0.0	281.0	215.0
النفقات العامة وصافي الإقراض	1,075	1,075	1,668	1,294	1,528	1,707	3,488
أجور ورواتب	403	467	622	659	870	658	1,771
نفقات غير الأجور	427	372	577	382	501	392	1,055
النفقات التنموية	242	236	469	252	0	281	215
الرصيد الكلي	135-	30	-	٣٠٦,٦-	-125	34	٢٧٠,١

							٢١٨,٨		بعد الدعم الخارجي(العج ز/ الفانض)
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		البيان	
4,164	3,688	4,022	3,678	3,172	3,160	3,056		مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح	
3,402	2,891	2,791	2,320	2,240	2,177	1,845		صافي الإيرادات	
3,499	2,960	2,929	2,542	2,290	2,191	1,928		إجمالي الإيرادات	
1,167	913	875	852	715	702	694		إيرادات جبائية محلية	
2,332	2,047	2,054	1,690	1,574	1,489	1,234		إيرادات المقاصة	
97	69	138	222	50	14	83		ارجاعات ضريبية	
762	797	1,230	1,358	932	983	1,210		المنح والمساعدات (إيرادات خارجية)، ومنها:	
608.0	707.1	1,029.4	1,251.2	777.1	814.3	1,131.5		منح لدعم الموازنة	
154.4	89.7	201.0	106.8	155.0	169.0	78.8		منح لدعم المشاريع التطويرية	
3,878	3,621	3,607	3,419	3,258	3,255	3,200		النفقات العامة وصافي الإقراض	
1,927	1,759	1,900	1,814	1,558	1,678	1,563		أجور ورواتب	
1,421	1,352	1,259	1,226	1,212	1,142	1,121		نفقات غير الأجور	
217	176	161	168	211	295	273		النفقات التطويرية	

٢٨٦,١	٦٦,٨	٤١٤,٨	٢٥٨,٧	-85.9	-94.3	١٤٤,٤-	الرصيد الكلي بعد الدعم الخارجي(العج ز/ الفائض)
المصدر: موقع سلطة النقد الفلسطينية. الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي).							

وقد دأبت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في مرات عديدة لوقف تحويل إيرادات المقاصة الى السلطة الفلسطينية واستخدام تلك الاموال في حال توتر علاقاتها بالسلطة الفلسطينية كوسيلة ضغط على الاخيرة لإرغامها على تقديم تنازلات والحصول على مواقف سياسية تصب في اتجاه المصلحة الإسرائيلية، "فمنذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية علقته إسرائيل تحويل الإيرادات عدة مرات كوسيلة للضغط للتأثير على المواقف الفلسطينية السياسية، ففي نهاية العام ٢٠٠٠ وخلال العامين التاليين، توقفت إسرائيل عن تحويل الإيرادات كإجراء عقابي إثر اندلاع انتفاضة الأقصى، وتكررت هذه العملية في الفترة ما بعد الانتخابات التشريعية وتشكيل حكومة حماس (الحكومة العاشرة)، وفرضت على الأراضي الفلسطينية حصاراً اقتصادياً عاماً وتوقفت عن تحويل إيرادات المقاصة لمدة تزيد على ستة عشر شهراً، من شهر شباط ٢٠٠٦ إلى شهر تموز 2007 بعد الانقسام السياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية والذي حصل منتصف حزيران 2007 وبعد كل فترة تعليق لتحويل الإيرادات العامة كانت إسرائيل تعيد جزءاً منها وتقوم بخصم مبالغ لتسديد أثمان مشتريات الفلسطينيين من الكهرباء والمياه (البلديات) والخدمات الطبية أو كعقوبات تحكم به المحاكم الإسرائيلية لصالح إسرائيليين (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠١٦).

وتعاني السلطة الفلسطينية من خسائر مالية كبيرة، ناجمة عن ضياع حصيلة قيمة ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الشراء، وجمارك المستوردات، بسبب الاستيراد

غير المباشر عبر إسرائيل، وهذا التسرب المالي ناتج عن أنّ إسرائيل لا تزود السلطة بالمعلومات الكافية عن حجم الاستيراد والجهة التي قامت بذلك، لأنّ اتفاق باريس لا يلزمها بذلك، إضافةً إلى أنّ بعض التجار لا يسلمون فواتير المقاصة لوزارة المالية، حيث تدفع إسرائيل الضرائب على أساس الفواتير، وذلك حتى لا يكشفوا عن حجم أعمالهم، التي يدفعون من خلالها ضريبة الدخل (الهدهد، ٢٠١٠).

كما أظهر (التقرير السنوي ٢٠١٥ لسلطة النقد) توقف إسرائيل عن تحويل إيرادات المقاصة خلال الربع الأول من هذا العام، مما دفع الحكومة خلال تلك الفترة إلى العمل وفق موازنة طوارئ تعتمد بشكل أساسي في إنفاقها على حجم الموارد المالية المتاحة. ثم قامت خلال الربع الثاني بتحويل إيرادات المقاصة المتحققة خلال هذا الربع بالإضافة إلى متأخرات المقاصة من الربع السابق (الربع الأول).

وأما عن المنح والمساعدات الخارجية فقد اعتمدت السلطة الفلسطينية عند نشأتها على المنح والمساعدات في تمويل موازنتها لتتمكن من القيام بمهامها، وقد أصبح التمويل الخارجي مصدراً رئيسياً لتمويل الموازنة، "إلا أن هذا المال الذي يأتي معظمه من دول غربية على علاقة قوية بإسرائيل ولها رؤيتها الخاصة بمسار التسوية واستحقاقاتها هو مال مسيئ يرتبط بأجندات هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الحليف الأكبر لإسرائيل" (صالح وآخرون، ٢٠١٥). ويتضح من الجدول أيضاً أن قيمة المنح والمساعدات متذبذبة وغير مستقرة، فقد بلغت عام ١٩٩٦ ٢٩٢ مليون دولار ووصلت عام ٢٠٠٨ إلى ١٩٧٨ مليون دولار وهي أكبر قيمة مساعدات تلقتها السلطة الفلسطينية منذ نشأتها ثم أخذت تلك المساعدات منحى التراجع خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، وعادت بعدها إلى الارتفاع مرة أخرى عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، ثم عادت إلى الانخفاض مرة أخرى عام ٢٠١٥ و٢٠١٦ لتصل إلى ٧٩٧ و٧٦٢ مليون دولار على التوالي، ورغم أن الدعم الخارجي يعد أحد أهم مصادر التمويل للحكومة الفلسطينية، إلا

أنه في نفس الوقت يشكل مصدر قلق مستمر نظراً لعدم استمراريته وتذبذب تدفقه، ومن هذا المنطلق نجحت الحكومة في تحقيق خفض تدريجي في الاعتماد على هذه المساعدات خلال عام 2010 بنحو 9% عن العام السابق" (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي ٢٠١٠)، والجدير بالذكر أن هذا التذبذب في قيمة المنح والمساعدات لا يرتبط بالاحتياجات الحقيقية للمجتمع الفلسطيني بقدر ارتباطه برضا الدول المقدمة لتلك الاموال عن أداء السلطة الفلسطينية ومدى صحة علاقتها مع اسرائيل، وتتوزع المنح والمساعدات خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٦ بنسبة ٨٧% منح لدعم الموازنة العامة، و١٣% منح لدعم المشاريع التطويرية.

كما يلاحظ أن النفقات العامة وصافي الاقتراض في حالة تزايد مستمر خلال الفترة ١٩٩٦ الى ٢٠١٦ ولكن هذه الزيادة تتناسب مع الزيادة في مجموع صافي الإيرادات العامة والمنح، وتتكون النفقات العامة وصافي الاقتراض من الاجور والرواتب ونفقات غير الاجور والنفقات التطويرية، وتعتبر الاجور والرواتب العنصر الأكثر أهمية ضمن النفقات العامة وصافي الاقتراض حيث تشكل ما يقرب من ٥٠% منها، ويشكل الرصيد الكلي بعد الدعم الخارجي (العجز/ الفائض) الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، ويظهر الجدول وجود عجز بالموازنة خلال الاعوام ٢٠١٠ - ٢٠١١ - ٢٠١٢، وأن هناك زيادة ملحوظة في حجم الإيرادات فاقت الزيادة في النفقات العامة مما أدى إلى تراجع ملموس في رصيد العجز الجاري خلال الاعوام ٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦.

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية.

يعد مفهوم التنمية من أهم الأولويات التي تسعى المجتمعات إلى تحقيقها على كافة الصعد، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو العسكرية لما لها من آثار ايجابية مباشرة على الموازنة العامة للدولة - إيرادات ونفقات الدولة - بما ينعكس على رفاهية تلك المجتمعات وسيادتها على أرضها واستقلال قرارها، "القاعدة الأساسية التي تنطلق منها موجات البعد الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية هي أن الإنسان هو الغاية وهو الوسيلة، فهو الغاية التي نسعى جميعا للوفاء باحتياجاتها وتوفير الرخاء لها وهو الوسيلة التي تعتمد عليها التنمية". (عبدالوهاب، ١٩٩٥)

وتقوم موازنة التخطيط والبرمجة على ربط البرامج الحكومية بالأهداف العامة للدولة وتقييم مساهمتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي القومي على عدد من المقومات الأساسية التي تمثل متطلبات نجاح هذا النظام. (مطير، ٢٠١٦: ١٦٤).

واقع مؤشرات التنمية الاقتصادية في فلسطين.

فيما يلي توضيح ملخص لأوضاع بعض مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي - البطالة - التضخم) في فلسطين.

واقع الناتج المحلي في فلسطين خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥

شهد الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين نمواً بنسبة 3.5% خلال العام 2015 ونتيجة لذلك، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.5% ليصل إلى ١٧٤٥,٩ دولار أمريكي. وقد تفاوتت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بين قطاع غزة والضفة الغربية خلال العام 2015، حيث بلغ معدل النمو في القطاع 6.8% مقارنة مع ٢,٥% في الضفة الغربية، ونتيجة لهذا التباين في معدلات النمو، ارتفعت مساهمة قطاع غزة في الناتج

المحلي الإجمالي لتصل إلى 23.6%، كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة قليلاً، ولكنه بقي يمثل 44.3 % فقط من مثيله في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦).

واقع البطالة في فلسطين (حسب معايير ومقاييس منظمة العمل الدولية)

أشارت نتائج التقرير السنوي لمسح القوى العاملة الفلسطينية لعام ٢٠١٥ بأن معدل البطالة بلغ ٢٥,٩% خلال عام ٢٠١٥ من مجموع المشاركين في القوى العاملة في فلسطين، بواقع ٢٢,٥% بين الذكور مقابل ٣٩,٢% بين الإناث، كذلك فقد تركزت أعلى معدل للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة لكلا الجنسين حيث بلغت النسبة ٤٠,٧% بواقع ٣٦,٤% للذكور و ٦٠,٨% للإناث.

أما على صعيد معدل البطالة حسب المنطقة فقد أشارت النتائج بأن معدل البطالة في الضفة الغربية بلغ ١٧,٣%، بواقع ١٥% بين الذكور مقابل ٢٦,٧% بين الإناث، وقد تركزت معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية ١٥-٢٤ لكلا الجنسين حيث بلغت ٢٨,٧%، بواقع ٢٤,٩% بين الذكور مقابل ٤٨,١% بين الإناث في نفس الفئة العمرية. وفي قطاع غزة بلغ معدل البطالة ٤١% بواقع ٣٥,٩% بين الذكور مقابل ٥٩,٦% بين الإناث، كما بلغ أعلى معدل بطالة بين الشباب للفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة لكلا الجنسين حيث بلغت ٦١%، بواقع ٥٦,٧% بين الذكور مقابل ٧٨,٤% بين الإناث في نفس الفئة العمرية.

واقع التضخم في فلسطين.

يوضح الجدول رقم (٢) معدلات التضخم في فلسطين خلال العام ٢٠١٥ والثلاثة ارباع الاولى للعام ٢٠١٦.

جدول رقم (٢) يوضح معدلات التضخم في فلسطين خلال الاعوام
٢٠١٥ و ٢٠١٦ .

٢٠١٦			٢٠١٥			
الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الاول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الاول
٠,٠٤%	-	٠,٦%	١,٥%	٠,٩%	٢,٨%	٠,٦%
	٠,٢%					

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، رام الله - فلسطين، تقرير للربع الاول والثاني والثالث والرابع ٢٠١٥، والربع الاول والثاني ٢٠١٦.

يظهر من خلال الجدول ارتفاع معدل التضخم للربع الثاني ٢,٨% بشكل متسارع مقارنة بالربع السابق له ٠,٦% ونحو ١,٣% في الربع المناظر من العام الماضي، ويأتي هذا التسارع بسبب الارتفاع الكبير في الاسعار في قطاع غزة بسبب ظروف الحصار.

خلال الربع الثالث ٢٠١٥م عادت معدلات التضخم إلى التباطؤ حيث بلغت ٠,٩% مقارنة بمستوياتها في كل من الربع السابق ٢,٨% والربع المناظر من العام الماضي ٢,٢%، ويأتي هذا التباطؤ نتيجة تراجع التضخم في الضفة الغربية علاوة على انكماش الأسعار في قطاع غزة.

عادت معدلات التضخم السنوية في فلسطين إلى الارتفاع خلال الربع الرابع ٢٠١٥م، وبلغت نحو ١,٥% مقارنة بنحو ٠,٩% في الربع السابق، ونحو ١,٢% في الربع المناظر من العام الماضي، يأتي هذا الارتفاع في ظل نمو الأسعار في كل من الضفة الغربية و قطاع غزة على حد سواء لا سيما الأسعار المحلية للغذاء.

انخفضت معدلات التضخم السنوية في فلسطين مجددا خلال الربع الاول ٢٠١٦م عن مستوياتها السابقة، وبلغت نحو ٠,٦% مقارنة بنحو ١,٥% في الربع

السابق، وهي نفس النسبة المسجلة في الربع الاول من العام ٢٠١٥م، ويأتي هذا التراجع في ظل انخفاض مستوى التضخم في الضفة الغربية علاوة على انكماش الاسعار في قطاع غزة.

وخلال الربع الثاني ٢٠١٦م شهدت أسعار المستهلكيفلسطين بعض الانكماش على المستوى السنوي، وحقق التضخم معدلاً سالباً بلغ (٠,٢%)، في حين بقيت الأسعار ثابتة بالمقارنة مع مستواها في الفترة السابقة، يأتي هذا التراجع في ظل انكماش الاسعار في الضفة الغربية علاوة على ثباتها في قطاع غزة.

شهدت أسعار المستهلك في فلسطين خلال الربعالثالث ٢٠١٦ ثباتاً نسبياً، إذ لم يتجاوز النمو في الأسعار ال ٠,٠٤% مقارنة بالفترة المناظرة من العام الماضي، يأتي هذا الثبات في ضوء ارتفاع محدود لأسعار المستهلك في الضفة الغربية ، مترافقا مع انكماش أقل في أسعار قطاع غزة .

المبحث الرابع: التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات.

يتناول هذا الجزء اختبار فرضيات الدراسة باستخدام أساليب التحليل الاستدلالي، وفيما يلي بيان ذلك تفصيلاً:

الصدق والثبات

صدق أداة الدراسة: تم التحقق من صدق قائمة الاستقصاء باعتماد معامل الارتباط (بيرسون) بين درجة كل مجال من مجالات قائمة الاستقصاء والدرجة الكلية لقائمة الاستقصاء، ويبين جدول رقم (٣) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات قائمة الاستقصاء دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $0.05 \leq \alpha$ وبذلك تعتبر جميع مجالات قائمة الاستقصاء صادقه لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (٣) معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات قائمة الاستقصاء والدرجة الكلية لقائمة الاستقصاء .

المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
المحور الأول: الناتج المحلي الاجمالي	٠,٨٦٨	٠,٠٠٠
المحور الثاني: سبة البطالة	٠,٨٨٨	٠,٠٠٠
المحور الثالث: مستوى التضخم	٠,٨٥٩	٠,٠٠٠
* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.		
** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,01$.		

ثبات أداة الدراسة: تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات قائمة الاستقصاء،

وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (٤).

جدول (٤) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات قائمة الاستقصاء

رقم	محاور المقياس	عدد الفقرات	معامل ألفا	معامل الصدق الذاتي
١	المحور الأول: الناتج المحلي الاجمالي	١٠	٠,٧٦٢	٠,٨٧
٢	المحور الثاني: سبة البطالة	١٠	٠,٧٢٥	٠,٨٥
٣	المحور الثالث: مستوى التضخم	١٠	٠,٧٣٩	٠,٨٦
٤	المقياس ككل	٣٠	٠,٨٨٤	٠,٩٤

يظهر من النتائج الموضحة في الجدول أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (٠,٧٢٥) و(٠,٧٦٢) بينما بلغت لجميع فقرات قائمة الاستقصاء (٠,٨٨٤)، وهذا يعنى أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً.

يستخلص من نتائج اختباري الصدق والثبات أن أداة القياس (قائمة الاستقصاء) صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة كبيرة جداً، مما يؤهلها لتكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه الدراسة ويمكن تطبيقها بثقة.

الأدوات الإحصائية المستخدمة:

- تم تفريغ وتحليل البيانات من واقع قائمة الاستقصاء من خلال برنامج التحليل الإحصائي (Spss)، حيث تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:
- (١) النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة.
 - (٢) اختبار كولمجروف - ميروف واختبار شابيرو واختبار معلمية البيانات.
 - (٣) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمتوسط الحسابي النسبي.
 - (٤) معامل الارتباط (بيرسون) لقياس صدق المقياس.
 - (٥) اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات المقياس.
 - (٦) معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط بين المتغيرات.
 - (٧) اختبار t في حالة عينة واحدة (T-Test) لاختبار الفرضيات. اختبار معلمية البيانات.
- تم اختبار معلمية البيانات باستخدام اختبار كولمجروف - سميرنوف واختبار شابيرو، ويستخدم هذا الاختبار للتحقق مما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويظهر الجدول رقم (٥) .

جدول رقم (٥) نتائج اختبار كولمجروف - سميرنوف واختبار شابيرو

اختبار سميرنوف Kolmogorov-Smirnov ^a			اختبار شابيرو ويلك Shapiro-Wilk			
Statistic	درجة الحرية	Sig.	Statistic	درجة الحرية	Sig.	
.099	61	.200	.970	61	.137	total

يتضح من نتائج الاختبارات المبينة بالجدول أن القيمة الاحتمالية sig. في الاختبارين غير دالة إحصائياً لأنها أكبر من مستوى الدلالة ٠,٠٥ (نقبل الفرض العدم القائل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي) وهذا يشير إلي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي ينبغي استخدام الاختبارات المعلمية في اختبار الفروض.

الارتباط بين المتغيرات Correlation

لقد تم إيجاد مصفوفة الارتباط لمعرفة قوة الارتباط بين كل محور من محاور التنمية الاقتصادية والمحور الآخر، وكذلك معرفة قوة العلاقة بين تلك المحاور والتنمية الاقتصادية ككل (الاستثمار ككل)، ويوضح جدول رقم (٦) معاملات الارتباط ودالاتها.

جدول (٦) معاملات الارتباط بين كل محور والاستثمار ككل وبين كل محور والمحور الآخر.

الناتج المحلى الإجمالى	نسبة البطالة	مستوى التضخم	التنمية الاقتصادية (الاستثمار ككل)
-	-	-	-
.676** 0.000	-	-	-
.599** 0.000	.643** 0.000	-	-
.868** 0.000	.888** 0.000	.859** 0.000	-

الإشارة (**). Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
الإشارة (**). تشير إلى معنوية الارتباط عند مستوى دلالة ٠,٠١.

يتضح من نتائج الجدول وجود علاقة ارتباط معنوية بين كل محور من محاور التنمية الاقتصادية والمحور حيث بلغت القيمة الاحتمالية Sig ٠,٠٠٠ بين كل المحاور، كما تراوحت قيمة معاملات الارتباط بين محاور التنمية الاقتصادية ما بين (0.599&0.676).

وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين كل محور من محاور التنمية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية ككل حيث بلغت القيمة الاحتمالية Sig ٠,٠٠٠، كما تراوحت قيمة معاملات الارتباط ما بين المحاور والتنمية الاقتصادية (٠,٨٥٩ - ٠,٨٨٨).

اختبار الفرضيات.

الفرضية الصفرية: اختبار أن متوسط درجة الإجابة يساوي ٣ وهي تقابل (الحياد) حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي ٣.

إذا كانت $Sig > 0.05$ (Sig أكبر من 0.05) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي ٣، أما إذا كانت $Sig < 0.05$ (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرياً عن درجة الحياد من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن الحياد والعكس صحيح.

أولاً: الفرضية الرئيسية:

لاختبار الفرضية الرئيسة تم استخدام اختبار العينة واحدة لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الحياد وهي ٣ أم لا، كما في الجدول رقم (٧) التالي :

الجدول رقم (٧) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة الاختبار t لجميع

مجالات الدراسة

م	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري النسبي	المتوسط الحسابي النسبي	القيمة الاختبار t	القيمة الاحتمالية (Sig)	الرتبة
١	الناتج المحلي الإجمالي	4.15	٠,٤٩١	82.98%	18.275	٠.000	١
٢	نسبة البطالة	4.06	٠,٥٠٤	81.21%	16.434	٠.000	٣
٣	مستوى التضخم	4.09	٠,٥٠٢	81.70%	16.887	٠.000	٢
	جميع فقرات الاستبيان معاً (التنمية الاقتصادية)	4.10	٠,٤٣٥	81.97%	19.720	٠.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبيان يساوي ٤,١٠، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي ٨١,٩٧%، قيمة الاختبار t ١٩,٧٢٠، وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة. مما يدل على قبول الفرضية الرئيسة القائلة بـ " يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لاستخدام موازنة التخطيط والبرمجة على تحسين الجوانب الاقتصادية للمجتمع؟".

بمعنى أن المزايا التي تتحقق نتيجة تطبيق موازنة التخطيط والبرمجة تساهم في تحسين الجوانب الاقتصادية للمجتمع، وبالتالي يتوجب تطبيق هذا الاسلوب من

الموازنات من أجل الارتقاء بالحياة الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع.

الفرضية الفرعية الأولى

تم استخدام اختبار العينة واحدة لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ أم لا. والنتائج موضحة في جدول رقم (٨).
جدول (٨) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "النتائج المحلي الاجمالي".

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار t	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
١	ربط البرامج الحكومية بالأهداف العامة للدولة يساعد في وضع الخطط والسياسات التنموية للدولة.	4.52	.56588	90.49%	21.042	٠,٠٠٠	١
٢	الربط بين الموازنات الفرعية للوحدات الادارية والأهداف القومية يحدد توجهات الإقتهلاك للقطاعات الرئيسية والمستهدفة.	4.07	.74986	81.31%	11.099	٠,٠٠٠	٨

٣	٠,٠٠٠	11.499	83.93%	.81281	4.20	(٣) التركيز على ان يكون الافاق الحكومي منسجما مع تحقيق الأهداف التي تسعى لها الدولة يزيد من القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج.
٩	٠,٠٠٠	7.435	79.34%	1.01599	3.97	(٤) ربط الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة مع السياسات المالية للحكومة يمكن من معرفة الأولويات والتوجهات الحالية للاقتصاد القومي.
٦,٥	٠,٠٠٠	9.850	82.95%	.90987	4.15	(٥) التركيز على وظيفة التخطيط والقياس المستمر لمدى التقيد في تنفيذ الأعمال من ناحية الأهداف المخططة والبرامج اللازمة لتحقيقها والمنتج النهائي يزيد من اجمالي قيمة الخدمات والسلع الموجهة لتلبية الطلب الكلي في المجتمع.

٦,٥	٠,٠٠٠	11.624	82.95%	.77106	4.15	٦ إن التعرف على البرامج البديلة وتحليلها لتحديد الأنشطة التي تنفرع من كل برنامج م تقييم البرامج البديلة واختيار البديل أو البرنامج الأفضل يعمل على تحقيق أفضل تغلغل لموارد المجتمع.
٤	٠,٠٠٠	9.295	83.61%	.99177	4.18	٧ إن التنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة للدولة يمنع حدوث اختناقات في بعض القطاعات وفائض في قطاعات أخرى.
٢	٠,٠٠٠	11.373	85.57%	.87809	4.28	٨ إن الاعتماد على خلق الظروف المناسبة لتوفير عوامل النجاح مثل رفع الروح المعنوية وزيادة الوعي بأهمية المال الجيد يخفض من معدلات الإفراط والهدر في المال الجيد ويزيد من كفاءة تخدام موارد المجتمع.

١٠	٠,٠٠٠	6.247	76.39%	1.02483	3.82	اعتماد موازنة التخطيط والبرمجة على توفير بيانات ملائمة عن السيقات والموارد والإقتادات بالإضافة إلى اقتاد الأدوات التحليلية والكمية في درة البيات يساعد في ايجاد مؤشرات عن صيب الفرد من الناتج المحلي كقياس لمستوى المعيشة.	٩
٥	٠,٠٠٠	10.342	83.28%	.87902	4.16	اقتاد موازنة التخطيط والبرمجة لأالب التحليل الاحصائي يمكن من توفير مؤشرات للمقارنة بين الدول من احية تحديد مستوى الاداء الاقصادي للدولة.	١٠
	٠,٠٠٠	18.275	82.98%	.49113	4.15	الناتج المحلي الاجمالي (جميع فقرات المجال معاً)	
* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.							

من الجدول يمكن استخلا ما يلي:

- أظهرت النتائج أن أفضل الفقرات ترتيباً وفقاً لقوة المتوسط الحسابي هي الفقرة رقم ١ وهي "ربط البرامج الحكومية بالأهداف العامة للدولة يساعد في وضع الخطط والسياسات التتموية للدولة"، وأن أقلها ترتيباً وفقاً لقوة المتوسط الحسابي هي الفقرة رقم ٩ وهي "اعتماد

موازنة التخطيط والبرمجة على توفير بيانات ملائمة عن السياسات والموارد والاستخدامات بالإضافة إلى استخدام الأدوات التحليلية والكمية في دراسة البيانات يساعد في ايجاد مؤشرات عن نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة".

- تراوح المتوسط الحسابي لفقرات الحور الاول الناتج المحلي الاجمالي بين ٣,٨٢ و 4.52 (الدرجة الكلية ٥) وأن المتوسط النسبي تراوح بين 76.39% و 90.49%، والقيمة الاحتمالية (Sig.) اجمع الفقرات تساوي ٠,٠٠٠، لذلك تعتبر جميع الفقرات دالة احصائياً، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لجميع الفقرات زادت عن درجة الموافقة وهي ٣، وهذا يعني موافقة أفراد العينة على جميع فقرات المحور الاول الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الاولى التي تنص على أنه "يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لاستخدام موازنة التخطيط والبرمجة على الناتج المحلي الإجمالي، وبناءً على تلك النتائج يمكن التأكيد أن تطبيق موازنة التخطيط والبرمجة يحسن من مستوى أداء الناتج المحلي الاجمالي".

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي ٤,١٥ وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي ٨٢,٩٨%، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " الناتج المحلي الاجمالي " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يؤكد على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

الفرضية الفرعية الثانية.

تم استخدام اختبار t لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ أم لا. والنتائج موضحة في جدول (٩).

جدول (٩) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "معدل البطالة".

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار t	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
١	تحديد عدد من البرامج وتقييم تلك البرامج واختيار البديل الأفضل الذي يحقق أفضل نتائج للموارد البشرية والمادية للمجتمع.	4.3 1	0.84 7	86.23 %	12.0 9	٠.00 0	1
٢	وظيفة التخطيط التي تؤديها الجهات العليا بالدولة تساعد في زيادة حجم العمل المعروف وزيادة فرص العمل المتاحة.	3.9 5	0.86 5	79.02 %	8.59	٠.00 0	8
٣	توفر الكفاءات البشرية ذات الخبرة في مجال التخطيط واتخاذ القرارات وتقييم الاداء الحكومي يساعد في الحد من أحد الأخطاء الرئيسية المؤدية للبطالة وهو الافتقار للمهارات والخبرة اللازمة لأعمال الجديدة والتغيير المستمر فيوصف الأعمال المهنية المختلفة.	4.0 2	0.90 4	80.33 %	8.79	٠.00 0	7
٤	مراعاة التحولات الهيكلية التي تترافق مع عملية التنمية الاقتصادية، وتعالج آثارها على البطالة الهيكلية وتزيد من قدرتها وإقلال تكيف مع هذه التحولات.	3.9 3	0.94 6	78.69 %	7.71	٠.00 0	9
٥	تحقيق التوازن الاقتصادي وتحقيق حالة لا تعاش والازدهار بدلاً من حالة الأزمات والركود مما يزيد من الطلب على السلع والخدمات التي بدورها تزيد من الطلب على قوى العمل.	4.0 3	1.04 8	80.66 %	7.70	٠.00 0	6

4	٠.00 0	9.09	81.97 %	0.94 3	4.1 0	اتباعياً اقتصادياً مستهدفة كثيلاً ثماراً والصادرات وخفض الواردات، وزيادة الإنتاج والإفاق الحكومي، توافر بشكل إيجابي على زيادة فرص العمل.	٦
10	٠.00 0	5.38	76.39 %	1.19 0	3.8 2	الاعتماد على التكنولوجيا قد يحقق التطابق بين وظائف المعروضة، ووعالوظائف مطلوبة.	٧
5	٠.00 0	10.2 3	81.31 %	0.81 4	4.0 7	يحتاج تطبيقها إلى زيادة الطلب على الموارد البشرية ذات الخبرة العالية والمدرية تدريباً جيداً على وضع الخطط والبرامج والأشعة والإشراف والرقابة على التنفيذ مما يحد من إهدار الموارد الأخرى ويوجهها نحو تحقيق أهداف المجتمع المستهدفة.	٨
2	٠.00 0	10.8 8	84.59 %	0.88 3	4.2 3	إن تدريب وتأهيل العاملين بما يتفق مع متطلبات موازنة التخطيط والبرمجة ووضع معدلات استخدام كلاً من لتقييم أداء الوحدات الإدارية ومراكز المسؤولية وتقييم البرامج والأشعة يزيد من مستوى الإنتاج الأمثل لقوة العمل.	٩
3	٠.00 0	10.0 6	82.95 %	0.89 1	4.1 5	إن التنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة للدولة يعمل على توزيع الموارد البشرية بين تلك القطاعات بما يضمن منع تشكل البطالة المقنعة.	١٠
	٠.00 0	16.4 3	81.21 %	0.50 4	4.0 6	معدل البطالة (جميع فقرات المجال معاً)	

* المتوافق الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من الجدول يمكن استخلاص ما يلي:

- أظهرت النتائج أن أفضل الفقرات ترتيباً وفقاً لقوة المتوسط الحسابي هي الفقرة رقم ١ وهي "تحديد عدد من البرامج وتقييم تلك البرامج واختيار البديل الأفضل الذي يحقق أفضل استغلال للموارد البشرية والمادية للمجتمع"، وأن أقلها ترتيباً وفقاً لقوة المتوسط الحسابي هي الفقرة رقم ٧ وهي "الاعتماد على التكنولوجيا قد يحقق التطابق بين نوع الوظائف المعروضة، ونوع الوظائف المطلوبة".

- تراوح المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثاني "معدل البطالة" بين ٣,٨٢ & ٤,٣١ (الدرجة الكلية ٥) وأن المتوسط النسبي تراوح بين 76.39% & 86.23%، والقيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع الفقرات تساوي ٠,٠٠٠، لذلك تعتبر جميع الفقرات دالة احصائياً، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لجميع الفقرات زادت عن درجة الموافقة وهي ٣، وهذا يعني موافقة أفراد العينة على جميع فقرات المحور الثاني "معدل البطالة"، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه "يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لاستخدام موازنة التخطيط والبرمجة على معدل البطالة، وبناءً على تلك النتائج يمكن التأكيد أن تطبيق موازنة التخطيط والبرمجة يعمل على الحد من مستوى البطالة.

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي ٤,٠٦ وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 81.21%، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " **معدل البطالة**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يؤكد على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

الفرضية الفرعية الثالثة.

تم استخدام اختبار t لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ أم لا. والنتائج موضحة في جدول (١٠).

جدول (١٠) المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "مستوى التضخم".

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار (Sig.)	الترتيب
١	الاعتماد على التخطيط طويل الأجل يعطي رؤية أفضل حول العوامل المسببة لمشكلة التضخم ويساعد متخذي القرار باتخاذ الإجراءات المناسبة للمعالجة اللحظية لتلك المشكلات.	4.30	0.901	85.90%	11.23	٢
٢	التخطيط الائتماني يمكن من اتخاذ القرارات المالية والنقدية الملائمة بصورة تباقية وفي الوقت المناسب من أجل تحقيق معالجة وقائية للعوامل المسببة لمشكلة التضخم.	4.20	0.813	83.93%	11.50	٣
٣	التركيز على استخدام البديل العلمي لتحقيق أهداف اختيار أفضل لتكاليف الباي يساهم في تجنب الاختلالات السعرية بين عار السلع والخدمات من ناحية وبين عار عناصر الإنتاج من ناحية أخرى.	4.02	0.922	80.33%	8.61	٧, ٥
٤	الاعتماد على التخطيط بواسطة خبراء ومختصين في إدارة القرارات المالية والنقدية يمكن من منع انخفاض القوة الشرائية للعملة مقابل عار السلع والخدمات.	3.92	1.100	78.36%	6.52	٩
٥	يعتبر تخطيط النفقات الحكومية أحد الأدوات المالية الهامة المستخدمة في التحكم في حجم الطلب الكلي وكمية النقد.	4.02	1.025	80.33%	7.75	٧, ٥
٦	التخطيط طويل الأجل لإنتاج السلع والخدمات التي تتولى إنتاجها الدولة كالصناعة الإخراجية والطاقة والبتترول للحد من مشكلة عجز مقابلة الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدلات الإنتاج وبالتالي ارتفاع العار.	3.79	1.171	75.74%	5.25	١, ٥
٧	عقد ورش العمل والندوات وإصدار قرارات اقتصادية وإحصائيات وجدول زمنية تظهر توقعات الطلب في المستقبل القريب والبعيد من خلال اظهار توقعات أعداد السكان وتوزيعاتها، وتوقعات الإهلاك واتجاهاته والمجالات الاستثمارية المستهدفة، بهدف توعية القطاع الخاص وبالتالي خلق توازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات التي ينتجها هذا القطاع.	4.33	0.724	86.56%	14.33	١

٥	٠.٠ ٠٠	10. 86	81.9 7%	0.7 90	4. 10	٨ الخطة القومية طويلة الأجل تسمح بالتحكم في ارتفاع □ عار مدخلات الإلتاج مثلاً □ عار مواد الخا □، وتكلفة القروض □ عار الف اندة □، و □ عار الأراضيو أجور العمال.
٦	٠.٠ ٠٠	10. 15	80.6 6%	0.7 95	4. 03	٩ المتابعة والقياس المستمر للمؤشرات الاقتصادية والتقيد في تنفيذ السياسات والبرامج المرتبطة بتحقيق الاهداف العامة طويلة الاجل يساهم في تحقيق الاتقرار في معدلات التضخم.
٤	٠.٠ ٠٠	10. 82	83.2 8%	0.8 40	4. 16	١٠ التنسيق بين الجهات الحكومية والجهاز المصرفي بهدف الاتفاق على تحديد □ عار الفائدة التي تحقق التوازن بين قيمة الفوائد النقدية وقيمتها الإلتاجية أو الحقيقية لأن زيادة قيمتها الحقيقية عن القيمة النقدية من أكبر □ باب التضخم.
	٠.٠ ٠٠	16. 89	81.7 0%	0.5 02	4. 09	مستوى التضخم (جميع فقرات المجال معاً)

* المتوقف الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من الجدول يمكن استخلا □ ما يلي:

- أظهرت النتائج أن أفضل الفقرات ترتيباً وفقاً لقوة المتوسط الحسابي هي الفقرة رقم ٧ وهي " عقد ورش العمل والندوات وإصدار نشرات اقتصادية وإحصائيات وجداول زمنية تظهر توقعات الطلب في المستقبل القريب والبعيد من خلال اظهار توقعات أعداد السكان وتوزيعاتها، وتوقعات الاستهلاك واتجاهاته والمجالات الاستثمارية المستهدفة، بهدف توعية القطاع الخا □ وبالتالي خلق توازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات التي ينتجها هذا القطاع"، وأن أقلها ترتيباً وفقاً لقوة المتوسط الحسابي هي الفقرة رقم ٦ وهي " التخطيط طويل الاجل لإنتاج السلع والخدمات التي تتولى انتاجها الدولة كالصناعة الاستخراجية والطاقة والبتترول للحد من مشكلة عدم مقابلة الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدلات الإنتاج وبالتالي ارتفاع الاسعار".

- تراوح المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثالث مستوى التضخم بين ٣,٧٩ & ٤,٣٣ (الدرجة الكلية ٥) وأن المتوسط النسبي تراوح بين 75.74% & 86.56%، والقيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع الفقرات تساوي ٠,٠٠٠، لذلك تعتبر جميع الفقرات دالة إحصائياً، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لجميع الفقرات زادت عن درجة

الموافقة وهي ٣، وهذا يعني موافقة أفراد العينة على جميع فقرات المحور الثالث "مستوى التضخم"، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه "يوجد تأثير ذات دلالة معنوية لاستخدام موازنة التخطيط والبرمجة على مستوى التضخم، وبناءً على تلك النتائج يمكن التأكيد أن تطبيق موازنة التخطيط والبرمجة يحسن من مستوى التضخم السائد.

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي ٤,٠٩، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي ٨١,٧٠ %، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " مستوى التضخم" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يؤكد على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي ٣ وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

١. يقدم أسلوب موازنة التخطيط والبرمجة رؤية استباقية للمستقبل البعيد، مما يتيح الفرصة لمتخذي القرارات في المستويات الادارية العليا استخدام السياسات المالية والنقدية المناسبة في الوقت المناسب لتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية، ويساهم في تسريع عجلة التنمية، ويسهل من تعديل مسار التنمية ومعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.
٢. نسبة البطالة في قطاع غزة عام ٢٠١٥ مرتفعة للغاية (٤١%) بواقع ٣٥,٩% بين الذكور مقابل ٥٩,٦% بين الاناث وهي مسألة غاية في الخطورة لما يترتب عليها من تبعات اجتماعية أخرى ملحوظة في قطاع غزة كتهور الاوضاع الصحية والتعليمية، وارتفاع مستوى الفقر والتسول والجريمة والطلاق.

٣. إن من مزايا تطبيق موازنة التخطيط والبرمجة المساهمة في تحسين الجوانب الاقتصادية للمجتمع، وبالتالي يتوجب تطبيق هذا الاسلوب من الموازنات من أجل الارتقاء بالحياة الاقتصادية وتحقيق الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع.
٤. إن تطبيق موازنة التخطيط والبرمجة يحسن من مستوى الناتج المحلي الاجمالي من خلال ربط البرامج الحكومية بالأهداف العامة للدولة مما يساعد في وضع الخطط والسياسات التنموية للدولة، وكذلك يخلق الظروف المناسبة لتوفير عوامل النجاح كرفع الروح المعنوية وزيادة الوعي بأهمية المال العام مما يخفض من معدلات الاسراف والهدر في المال العام ويزيد من كفاءة استخدام موارد المجتمع.
٥. إن تطبيق موازنة التخطيط والبرمجة يعمل على الحد من مستوى البطالة من خلال تحديد عدد من البرامج وتقييم تلك البرامج واختيار البديل الافضل الذي يحقق أفضل استغلال للموارد البشرية والمادية للمجتمع، بالإضافة إلى أن تدريب وتأهيل العاملين بما يتفق مع متطلبات موازنة التخطيط والبرمجة ووضع معدلات تستخدم كأساس لتقييم أداء الوحدات الادارية ومراكز المسؤولية وتقييم البرامج والانشطة يزيد من مستوى الاستخدام الأمثل لقوة العمل.
٦. يمكن التأكيد أن تطبيق موازنة التخطيط والبرمجة يحسن من مستوى التضخم السائد من خلال عقد ورش العمل والندوات واصدار نشرات اقتصادية واحصائيات وجداول زمنية تظهر توقعات الطلب في المستقبل القريب والبعيد من خلال اظهار توقعات أعداد السكان وتوزيعاتها، وتوقعات الاستهلاك واتجاهاته والمجالات الاستثمارية المستهدفة، بهدف توعية القطاع الخا [] وبالتالي خلق توازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات التي ينتجها هذا القطاع، بالإضافة إلى الاعتماد على التخطيط طويل الاجل الذي يقدم رؤية أفضل حول العوامل المسببة

لمشكلة التضخم ويساعد متخذي القرار باتخاذ الاجراءات المناسبة للمعالجة اللحظية لتلك المشكلات.

٧. أن الانقسام الفلسطيني انعكس بشكل مباشر على حياة المواطن الفلسطيني وخصوصا ابناء قطاع غزة، ويمكن التحقق من ذلك من خلال معرفة نسبة البطالة التي وصلت عام ٢٠١٥ الى ٤١%، وما يحويه مضمون هذه النسبة من ويلات وعذابات ارهقت كاهل جميع فئات المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة.

٨. أن العوامل الاقتصادية تتأثر بشكل مباشر بالعوامل السياسة سلبا أو ايجابا، فظروف الحصار والاعلاق التي يريخ تحتها ابناء قطاع غزة تعتبر عاملا مباشرا لتعميق وزيادة حدة المشكلات الاقتصادية وعلى وجه الخصو □ الناتج المحلي الاجمالي والبطالة والتضخم وعجز الميزان التجاري.

التوصيات:

تقدم الدراسة التوصيات التالية:

١. تبين وجود دراسات قليلة تناولت أسلوب موازنة التخطيط والبرمجة في اعداد الموازنة العامة، لذلك توصي الدراسة بإعداد المزيد من الدراسات حول الموضوع.
٢. يجب أن تدرج المعالجات المناسبة لمشكلة البطالة التي بلغت عام ٢٠١٥ (٤١%) ضمن الخطة الاقتصادية طويلة الاجل من خلال اتباع أسلوب مناسب في اعداد الموازنة العامة للدولة.
٣. على الجهة (دولة او مؤسسة) التي ترغب في التحول نحو تطبيق اساليب اعداد الموازنات العامة الحديثة كموازنة التخطيط والبرمجة وموازنة البرامج والاداء واسلوب الموازنة الصفرية المفاضلة بين تلك الاساليب لتحديد الاسلوب الانسب لطبيعتها وظروفها والاقدر على الاستغلال الامثل لمواردها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بكفاءة وفعالية.
٤. توصي الدراسة بإعداد أبحاث أخرى توضح دور الجهاز المصرفي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية نظراً لأهمية وحساسية هذا الجهاز في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.
٥. يجب تضمين الجهاز المصرفي ضمن خطة التنمية الاقتصادية كونه يمتلك بعض الأدوات المهمة في ادارة السياسة المالية والنقدية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ومعالجة مشكلة التضخم من خلال بعض الادوات كمستوى الائتمان وأسعار الفائدة ومعدل الخصم وعمليات السوق المفتوح ونسبة الاحتياطي النقدي.

٦. توصي الدراسة بإعداد الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية وفقاً لأسلوب موازنة التخطيط والبرمجة لما له من آثار ايجابية على تدعيم الجوانب الاقتصادية للمجتمع والتي تنعكس بالإيجاب على تحسن المستويات المعيشية لأفراد المجتمع.
٧. العمل على القضاء على الانقسام الذي يعد السبب الرئيس وراء معظم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني.
٨. العمل على التخلص من الحصار والاعلاق المفروض على قطاع غزة والسعي لفتح معابر قطاع غزة وحل مشكلة الكهرباء وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشروعات الصناعية والانتاجية، وفتح باب التصدير المغلق منذ سنوات وتسهيل عمليات الاستيراد لما لذلك من آثار ايجابية على زيادة الانتاجية ومستوى التشغيل وتحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية.

المراجع

١. أبو رحمة، محمد عبد الله. (٢٠٠٨)، مدى توفر مقومات تطبيق نظام الموازنات على أساس الأنشطة (ABB) في بلديات قطاع غزة. رسالة ماجستير - الجامعة الإسلامية. غزة . فلسطين.
٢. بحيري، أحمد هاني. (٢٠٠٨). نظم الموازنة العامة للدولة. مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة - جامعة الزقازيق - مصر. مج 30(٢). ١٧-٦٩.
٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٦، أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2015راما لله - فلسطين.
٤. الجوزي، فتحية. (٢٠١٢). الآليات الحديثة لتدبير الموازنة العامة. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية - مصر. ع ٢. ١٨٩ - ١٧٣.

٥. دويان، سعيد مفيد. (١٩٨٦). الرقابة الخارجية على تنفيذ الموازنة العامة في دولة الكويت في ظل الاتجاهات الحديثة للموازنة والرقابة الحكومية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية الكويت. ١٢(٤٥). ١٣-٦٢.
٦. سلطة النقد الفلسطينية. التقرير السنوي ٢٠١٥. دائرة الأبحاث والسياسة النقدية تموز، ٢٠١٦.
٧. سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٥. تقرير التضخم: الربع الاول ٢٠١٥. رام الله- فلسطين
٨. سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٥. تقرير التضخم: الربع الثالث ٢٠١٥. رام الله- فلسطين
٩. سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٥. تقرير التضخم: الربع الثاني ٢٠١٥. رام الله- فلسطين
١٠. سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٥. تقرير التضخم: الربع الرابع ٢٠١٥. رام الله- فلسطين
١١. سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٦. تقرير التضخم: الربع الاول ٢٠١٦. رام الله- فلسطين
١٢. سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٦. تقرير التضخم: الربع الثالث ٢٠١٦. رام الله- فلسطين.
١٣. سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠١٦. تقرير التضخم: الربع الثاني ٢٠١٦. رام الله- فلسطين

١٤. سلوم، حسن عبد الكريم والمهاني، محمد خالد. (٢٠٠٧). الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة -دراسة ميدانية للموازنة العراقية. مجلة الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية. ع ٦٤. ٩٢-١١٩.
١٥. الشافعي، جلال. (١٩٨٠). الموازنة الصفرية كأداة للتخطيط و الرقابة. مجلة المال والتجارة - مصر. ١٢(١). ٣-٧.
١٦. شريف، أثير أنور. (٢٠١٤). موازنة المخرجات- النتائج: المدخل المعاصر لتحقيق الحكم الرشيد: إطار معرفي. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية- العراق. مج ١٦، ع ١٢. ٢٠-٣٦.
١٧. صالح، محسن محمد؛ وعميش، إقبال وليد؛ جمال الدين، غني سامي. (٢٠١٥). المؤشرات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية ١٩٩٤-٢٠١٣. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت.
١٨. عبدالوهاب، حسين ماجد. (١٩٩٥). التنمية الاقتصادية. مجلة الاقتصاد والمحاسبة - مصر. ع ٥٣٣. ١٤ - ٣.
١٩. العدوان، خالد عيسى. (٢٠١٤). الأبعاد السياسية للموازنة العامة للدولة. دراسات - العلوم الانسانية والاجتماعية -الاردن. مج ٤١، ع ٣. ٧٨٤-٨٠٢.
٢٠. علي، جمال عبدالمحسن. (٢٠٠٤). عجز الموازنة وأثرها على البطالة. المؤتمر السنوي التاسع. إدارة أزمة البطالة وتشغيل الخريجين - كلية التجارة جامعة عين شمس. المجلد ٢. ٨٦٤-٨٧٥.
٢١. القانون الفلسطيني رقم (٧) لسنة ١٩٩٨ م بشأن تنظيم الموازنة العامة والشئون المالية.

٢٢. مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان. الموازنة العامة المصرية وتحديات التحول. أوراق السياسات ١٢ مارس ٢٠١٥.
٢٣. مطير، رأفت حسين. (٢٠١٦). المحاسبة الحكومية. الطبعة الثانية. غزة - فلسطين.
٢٤. معن، رمضان السيد أحمد. (٢٠١٥). طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة ومعدلات الضخم في الاقتصاد المصري. مجلة التجارة والتمويل - كلية التجارة - جامعة طنطا - مصر. ع ١٤. ٤٨٤-٥٠٧.
٢٥. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، ١٤ كانون الثاني ٢٠١٦، موازنة عام 2016 والتطورات الأخيرة التي طرأت على موازنات السلطة الفلسطينية.
٢٦. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). عبد الرازق، عمر. (٢٠١٦). تقييم السياسات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية.
٢٧. موقع سلطة النقد الفلسطينية <http://www.pma.ps>
٢٨. الهدهد، سوسن. (٢٠١٠). التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات غير المباشرة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح. نابلس.
٢٩. وديع، محمد عدنان. (Feb, 2002). قياس التنمية ومؤشراتها، المعهد العربي للتخطيط - الكويت، <http://www.arab-api.org>

